لماذا تدرج الشركة أسهمها بالبورصة ؟

ستة أسباب وجيهة للإقدام على ذلك:

1. تعبئة الموارد المالية

يعدّ هذا العامل أهم دافع لعملية الإدراج بالبورصة مما يجعل منها مصدرا بديلا للتمويل ويشكل اللجوء إلى السوق المالية لتعبئة موارد مالية إجابة لإحدى الفرضيتين التاليتين:

- الحاجة إلى موارد مالية لتنفيذ استراتيجية تنموية،
- تقليص تداين الشركة.

2. الرغبة في توسيع قاعدة المساهمين وضمان الاستمرارية

توجد الكثير من الحالات أهمها تواجد مساهم أو مجموعة من المساهمين يريدون التفويت في مساهمتهم في رأس مال الشركة دون أن يوجد من بين بقية المساهمين من يرغب أو باستطاعته شراء هذه الحصة من الأسهم ولتفادي تصدع أو انحلال الشركة فإن الإدراج بالبورصة يسمح بإيجاد مستثمرين جدد على استعداد لشراء هذه الحصة من أصحابها.

3. تدعيم إشعاع الشركة

يساعد إدراج الشركة على تدعيم إشعاعها، ولا سيما عبر زيادة المصداقية والثقة. كما يوفّر لها ظهورًا دائمًا بفضل المتابعة الإعلامية المنتظمة لتطور نشاطها ونتائجها ويقوّي علاقاتها مع مختلف الأطراف.

4.الاستفادة من حوافز ضريبية مهمة

يُمكّن الإدراج المساهمين القدامى للشركة من الاستفادة من امتيازات جبائية هامة عند التفويت في أسهمهم بمناسبة الإدراج.

كما تُمنح مزايا أخرى في إطار إعادة هيكلة مجامع الشركات وارتباطها حصريا بالإدراج بالبورصة.

5.تحفيز الموظفين

يشكّل الإدراج ثم تطوّر سعر السهم في السوق الثانوية هدفًا مشتركًا تتقاسمه إدارة الشركة والموظفين في الشركة.

6. عتماد نظام حوكمة الشركات

بفرضه على الشركة عددا من الضوابط يمثل الإدراج بالبورصة فرصة لوضع وتنفيذ سياسة تسيير سليمة وتصرف شفاف في الحسابات المالية.
وتتطلب هذه الشفافية بالخصوص القيام بمجهود مضاعف في مجال الإفصاح المالي في اتجاه المستثمرين والمساهمين وكل المهتمين بالشركة. ويجب أن يترجم نظام الحوكمة في قواعد داخلية للعمل وللرقابة وعبر تنمية مهنية هياكل التسيير والرقابة: كل هذه التحولات الإيجابية لا يمكن إلا أن تدعم متانة المؤسسة وصلابتها.

الإدراج في البورصة: السوق الرئيسية

ما هي الشروط المطلوبة للإدراج في السوق الرئيسية؟

للبورصة سوقان لأسهم رأس المال: السوق الرئيسية والسوق البديلة.

شروط الإدراج في السوق الرئيسية:

- نشر القوائم المالية السنوية للشركة بالنسبة للسنتين الأخيرتين مصادق عليها، مع إمكانية الاستثناء للشركات التي لم يمضِ على بدء نشاطها سنتان،
- توزيع حد أدنى بـ 10بالمائة من رأس مال الشركة على العموم. ويمكن منح استثناء من هذا الشرط إذا تعلق التوزيع بمبلغ يساوي أو يفوق مليون دينارا،
- تقديم تقرير تقييم لأصول الشركة،
- توفر تنظيم مناسب وهياكل رقابة داخلية وهياكل رقابة للتصرف،
- تقديم تقديرات أنشطة الشركة لمدّة خمس سنوات يُعدّها مجلس الإدارة ومرفقة برأي مراقب الحسابات،
- تسجيل الشركة أرباحا خلال السنتين الأخيرتين. ولا يطلب توفر هذا الشرط إذا تم إدراج الشركة وفق طريقة القيد المباشر إثر عملية ترفيع في رأس المال،
- توزيع الأسهم المملوكة من العموم* بين 200 مساهم على الأقل في تاريخ أقصاه يوم الإدراج،
- حدّ أدنى لرأس المال قدره 3 مليون دينارا يوم الإدراج،
- نشرة إدراج بالبورصة مؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية.

يجب أن يتضمن ملف الإدراج بالبورصة، إضافة إلى المستندات القانونية والمالية والإدارية التي تثبت استيفاء الشروط المذكورة أعلاه، تعهدَ الشركة بتوفير المعلومات الدورية والعرضية للسوق.

---

* ويقصد بالعموم المساهمون الذين لا يملكون فرادى اكثر من 0,5% من راس المال والمستثمرين المؤسساتيين الذين لا يملكون فرادى أكثر من 5 % من راس المال.

الإدراج في البورصة: السوق البديلة

ما الشروط المطلوبة للإدراج في السوق البديلة؟

هذه السوق مخصّصة للشركات التي تطلب إدراج أسهمها عبر طرح موجه لمستثمرين حذرين دون اللجوء إلى الاكتتاب العام.

أهم شروط الإدراج:

- نشر القوائم المالية السنوية للشركة بالنسبة للسنتين الأخيرتين مصادق عليها؛
- نشرة إدراج بالبورصة مبسطة خاصة بالسوق البديلة مؤشر عليها من قبل هيئة السوق المالية؛
- طرح الأوراق المالية للمستثمرين الحذرين عبر:

- الترفيع في رأس المال بمبلغ لا يقل عن مليون (1) دينارا، أو
- بيع المساهمات في رأس مالها التي تملكها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وصناديق المساعدة على الانطلاق (دون حد أدنى للمبلغ)؛

- تعيين مؤسسة راعية طيلة مدة بقاء أوراقها المالية للتداول بالسوق البديلة، على ألا تقل مدة تفويضه عن سنتين.

طرق القيد بالبورصة

ما هي طرق القيد بالبورصة؟

1. طرق توزيع الأوراق المالية

يتمّ استعمال طريقتين لتوزيع الأوراق المالية:

- **التوزيع على العموم**، وتتولى البورصة تجميع مطالب الاكتتاب أو الشراء وتتولى نشر النتائج؛
- **التوظيف المظمون**: يتمّ عادة توزيع الأوراق المالية على المستثمرين المؤسساتيين.

2. إجراءات أول تداول

وفقًا للترتيب العام لبورصة تونس، توفر لبورصة تونس أربعة إجراءات لأولّ تداول للأوراق المالية:

- **القيد المباشر:**

يتم ذلك عن طريق تسجيل أسهم الشركة مباشرة في تسعيرة البورصة. وتعتمد هذه الطريقة عندما تتوفر كل شروط الإدراج في الشركة.

- **العرض العمومي للبيع بسعر محدد:**

يتم التفويت في كامل أو في جزء من رأس مال الشركة للعموم في تاريخ القيد بسعر يضبطه المساهمون البائعون. وتقوم البورصة في هذا الإطار بتجميع كل أوامر الشراء المقدمة إلى الوسطاء بالبورصة ثم تتولى عمليات الفرز وتوزيع الأسهم على المستثمرين.

- **عرض بسعر مفتوح:**

يمثل إجراء العرض بسعر مفتوح في وضع كمية من الأسهم على ذمة العموم مع تحديد هامش أسعار وذلك حسب لبعض الإجراءات من الترتيب العام للبورصة.
ويحدد سعر التوظيف باتفاق مشترك بين المكلف بالإدراج كرئيس للقائمة والمصدر طبقا لتقنية دفتر العروض. وتتمثل تقنية دفتر العروض في تجميع الأوامر الصادرة عن مستثمرين مؤسساتيين من طرف المكلف بالإدراج كرئيس للقائمة لتحديد السعر النهائي للتوظيف وفق هذا الطلب.

- **العرض بسعر أدنى:**

هو الإجراء الذي يسمح لطالبي ادراج الشركة بالبورصة من مساهمين ومسيرين ووسطاء البورصة، بوضع كمية من الأوراق المالية تحت تصرف السوق لبيعها بالسعر الأدنى يوم القيد وذلك بهدف فتح راس مالها للعموم.
وتتولى البورصة تجميع اوامر الشراء المقدمة استجابة للبيع المقترح وتقوم بالتوزيع.

شركاء الشركة

من هم المتدخلون في عملية إدراج الشركة بالبورصة؟

تستدعي عملية الإدراج بالبورصة تدخل عدة مهنيين وخبراء ماليين في مختلف مراحلها:

مراقب الحسابات والمستشار القانوني:

- تدقيق القوائم المالية للشركة بعنوان السنوات المالية السابقة للإدراج،
- تقديم الاستشارة بخصوص إجراءات إعادة الهيكلة المسبقة وتعديلات العقد التأسيسي الضرورية قبل الإدراج،
- إبداء الرأي في خطة تقديرات أنشطة الشركة وافتراضاتها.

الوسيط بالبورصة:

- تقييم الشركة،
- إيداع ملف الإدراج لدى البورصة،
- إعداد جدول إنجاز عملية القيد،
- إعداد نشرة الإدراج و عرضها على هيئة السوق المالية للحصول على تأشيرتها،
- توظيف الأسهم لدى العموم و فقا لإحدى صيغ الإدراج المعمول بها،
- تنفيذ عقد السيولة إن وجد.

المؤسسة الراعية، متدخل خاص بالسوق البديلة:

- قيادة عملية الإدراج؛
- مرافقة الشركة طوال فترة تداول أسهمها بالبورصة؛
- مساعدة الشركة على الالتزام بالواجبات القانونية والتنظيمية للسوق، ويمارس نشاط مؤسسة راعية وسطاء البورصة ومؤسسات القرض والمكاتب أو الشركات المتخصصة في المحاسبة أو المالية أو القانون.

بورصة تونس :

- البت في ملف الإدراج المقدم من قبل الوسيط،
- تجميع أوامر الشراء وتوزيع الأسهم على المشترين ونشر النتائج المتعلقة بعمليات العروض العمومية،
- تنظيم عملية تسعير السهم وتداوله.

هيئة السوق المالية :

و هي السلطة الرقابية، التي تتثبت في جودة المعلومة الموضوعة على ذمة العموم في إطار عملية الإدراج بالبورصة. ويتخذ هذا التدقيق شكل تأشيرة تعطى لنشرة الإدراج بالبورصة ولا يمكن بدونها إنجاز عملية القيد.

التونسية للمقاصة :

تتكفل بأسهم الشركة قبل قيدها عن طريق تضمينها في حساباتها وتتولى بعد ذلك بداية من أول حصة للتسعير تأمين خلاص وتسليم تلك الأسهم إثر عمليات التداول عليها.

تكلفة الإدراج في البورصة

ما هي تكاليف الإدراج بالبورصة؟

التكاليف المباشرة ثلاثة أنواع:

أتعاب الخبراء والمستشارين والوسطاء في البورصة:
أتعاب هؤلاء المتدخلين حرة تحدد بالاتفاق المباشر بين الأطراف و ذلك حسب نوع المهمة الموكلة إليهم)
حجم التدخل، مستوى الخبرة المطلوب... .)

عمولة هيئة السوق المالية
تدفع هذه العمولة مقابل التأشيرة على نشرة الإدراج بالبورصة .

عمولات بورصة تونس:
عمولة الإدراج وتستخلص عند قيد الشركة وتحتسب حسب مستوى رأس مال الشركة المعنية عمولة البقاء وتستخلص سنويا

عمولات التونسية للمقاصة
معلوم إدراج
مساهمة سنوية

التكاليف غير المباشرة

رغم أنه يصعب تحديدها، فلا بد من أخذها في الاعتبار لأنها قد تكون ذات أهمية. فهي تتعلق بكل التكاليف المرتبطة بتعبئة مسيري الشركة الذين سيتولون اتخاذ القرارات وقيادة ومتابعة كامل مراحل عملية الإدراج بالبورصة.

بالإضافة إلى التكاليف المتصلة بوضع وتنفيذ نظام حاكمية المؤسسات.ّ على أنه ليس لهذا الإجراء الأخير أن يثقل على عملية الإدراج بالبورصة وحدها باعتبار انعكاسه الإيجابي على جودة التصرف في المؤسسة بصورة عامة ولكن يستحسن رغم ذلك عدم إغفاله

بورصة تونس

BOURSE DE TUNIS

34 Avenue de la Bourse - 1053, Les Berges du Lac II

Tél : (+216) 71 197 910 - Fax : (+216) 71 197 903

tunis-stockexchange.com - info@bvmt.com.tn